مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مقال (كيف التعامل مع عالم مضطرب) للمؤلف ريشارد هاس
اسم الكاتب: سميرة ابراهيم عبد الرحمن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7090
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

((كيف التعامل مع عالم مضطرب))

ريشارد هاس

ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الرحمن

في كتابه "المجتمع الفوضوي"[1]، جادل العالم هيدلي بول[2] انه ثمة توتر متكرر بل يكاد ان يكون دائماً في العالم بين قوى النظام وقوى الاضطراب وان تفاصيل التوازن بينهما تحدد السمة الخاصة لكل عصر. تشمل مصادر النظام الفاعلين الملتزمين بالقواعد والترتيبات الدولية القائمة وصيرورة تعديلها؛ اما مصادر الاضطراب فتشمل الفاعلين الذين يرفضون تلك القواعد والترتيبات من حيث المبدأ ويشعرون انهم احرار في تجاهلها أو تقويضها. وان التوازن يمكن ان يتأثر ايضاً بالتيارات العالمية، التي تخلق وتجد السياق العام لخيارات الفاعلين. وفي يومنا هذا، يتحول التوازن بين النظام والاضطراب نحو الأخير. ومرد الامر ان بعض الأسباب تكون بنيوية، مع ان بعضها

* المقال منشور على صفحات مجلة الفورين افيرز (Foreign Affairs) في عددها الصادر في تشرين الثاني / كانون الأول ٢٠١٤.

** رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الاميركية.

[1] يبحث الكتاب (المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية) الصادر في العام ١٩٧٧ والذي صدرت ترجمته العربية عن مركز الخليج للأبحاث عام ٢٠٠٦، في ثلاث مسائل أساسية: المسألة الأولى تتعلق بطبيعة النظام (order) في السياسة العالمية. والثانية تتصل بكيفية الحفاظ على ذلك النظام في نظام (system) الدولة المعاصر. ويتصدى في المسألة الثالثة لاستكشاف الطرائق البديلة، الممكنة والمعقولة، المؤدية إلى تحقيق النظام العالمي. وخلافاً لبعض الآراء التي تقول إن نظام الدولة ذات السيادة آخذ في الأفول، فإنه يجادل بانه، خلافاً للتفكير السطحي، فإن سيادة الدولة ليست عقبة في تحقيق النظام العالمي، بل هي أساسه المكين. (المترجمة نقلاً
).http://www.almutmar.com/index.php?id=200914628(

[2] مفكر استرالي، ولد في سيدني، استراليا (١٩٣٢ – ١٩٨٥)؛ أستاذ العلاقات الدولية في جامعة استرالية الوطنية وكلية لندن للاقتصاد وجامعة أكسفورد. صدر له في العام ١٩٧٧ كتابه الموسوم (المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية) والذي يقول فيه "إن سمة الفوضى وليست سمة النظام هي السمة البارزة في السياسة الدولية، وما الحديث عن نظام في العلاقات الدولية سوى رغبة يوتوبية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الآن، ولم تكن قائمة في أي وقت مضى."(المترجمة بتصرف نقلاً عن http://www.copticassembly.com/printart.php?main_id=2564)

هو نتيجة للخيارات السيئة التي يقوم بها اللاعبون المهمون .. وعلى الاقل فان بعض تلك الخيارات يمكن بل ينبغي تصحيحها.

ان الشرق الأوسط هو المِرْجَل الرئيس للاضطراب المعاصر. ومع كل المقارنات التي عقدت وتعقد مع الحرب العالمية الأولى أو الحرب الباردة، فان ما يحدث في المنطقة اليوم يشبه كثيراً حرب الثلاثين عاماً[1]، ثلاثة عقود من الصراع التي اصابت معظم أوروبا بالخراب في النصف الأول من القرن السابع عشر. ومثلما كانت أوروبا حينها، فانه في السنوات القادمة، من المرجح ان تكثر في الشرق الأوسط دولٌ ضعيفة، على الأغلب، غير قادرة على ضبط أمن رقعة واسعة من اراضيها، وميليشيات وجماعات إرهابية تعمل بنفوذ متزايد، وتنتشر فيه حروب أهلية وصراعات داخل الدول نفسها. وستصبح الهويات الطائفية والمذهبية أكثر قوة من الهويات القومية نفسها. ولأنه يتم تزويد الفاعلين المحلين المؤثرين باستمرار بإمدادات هائلة من الموارد الطبيعية فانهم سيستمرون بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، وسيبقى الفاعلون الخارجيون الرئيسيون غير قادرين أو غير راغبين بتحقيق استقرار المنطقة.

كما انه ثمة عدم استقرار متجدد على محيط أوروبا. ففي ظل الرئيس بوتين، يبدو ان روسيا تخلت عن مقترح الانضمام المهم الى النظامين العالمي والأوروبي الحاليين واختارت بدلاً عن ذلك نمط مستقبل بديل يقوم على روابط خاصة مع جيرانها وحلفائها الحاليين. ولعل الازمة في اوكرانيا تكون الظهور الأكثر علانية، ولكن ليس الأخير، لما يمكن ان يكون مشروعاً لاستعادة روسيا أو الاتحاد السوفيتي.

[1] حرب الثلاثين عاماً هي حرب قامت بين عامي ١٦١٨ و١٦٤٨ وحدثت وقائعها بشكل عام في أراضي ألمانيا وقد تدخلت في هذه الحرب معظم القوى الأوروبية الموجودة في ذاك العصر. بالرغم من اندلاع الحرب كان أساساً بسبب صراع ديني بين الكاثوليك والبروتستانت إلا أن التنافس بين أسرة هابسبورك والقوى المركزية الأخرى في أوروبا على حكم الدول الأوروبية كان محركاً ومشعلاً أساسياً لفتنة هذه الحرب بل ويعد السبب الرئيس في نظر البعض. ففرنسا الكاثوليكية في ذاك الوقت ساندت الجانب البروتستانتي في الحرب بسبب تنافس كل من فرنسا وآل هابسبورج على الحكم.

حرب الثلاثين عاماً والتي صاحبتها أوبئة ومجاعات كانت نتائجها مدمرة ومهلكة. دامت الحرب عملياً ٣٠ عاماً فقط لكن الصراعات والنزاعات بقيت في القارة لمدة تزيد عن ال٣٠٠ عام. انتهت الحرب بصلح وستفاليا الشهير عام ١٦٤٨م. (المترجمة نقلاً عن http://www.marefa.org/index.php)

في آسيا، لا تكمن المشكلة في عدم الاستقرار الحالي بل في احتمالية تزايده فيها. هنالك، لا تكون الدول ضعيفة ولا مقوضة بل انها تزداد قوة. ان هذا الخليط من دول عدة ذات هويات قوية، واقتصادات نشطة، وميزانيات عسكرية آخذة بالتزايد، وذكريات تاريخية مريرة، ونزاعات إقليمية عصية على الحل حتى الآن، يطرح وصفة لعملية مناورة جيوبولتيكية تقليدية أو نزاع مسلح محتمل. علاوة على التحديات في هذا الامتداد من العالم المتمثلة في كوريا الشمالية الهشة وباكستان مضطربة . اللتان تملكان اسلحة نووية (وكلاهما يمتلكان الارهابيين الأشد خطورة في العالم). اياً منهما يمكن ان يكون مصدراً لأزمة محلية أو عالمية ناجمة عن فعل متهور أو انهيار الدولة.

تكون بعض التهديدات المعاصرة للنظام عالمية، فهي انعكاس لجوانب العولمة التي تشمل تدفق الارهابيين عبر الحدود والفيروسات (المادية والافتراضية)، وانبعاث الغازات من البيوت الزجاجية. وبقلة توفر اليآت مؤسسية لوقفها أو ادارتها، تملك مثل هذه التدفقات إمكانية تعطيل النظام ككل والاخلال بطبيعته. و يجعل صعود الشعوبية وسط الركود الاقتصادي وتصاعد اللامساواة من شأن تحسين الحوكمة العالمية امراً يمثل أكثر تحدياً.

ان المبادئ التي تصوغ النظام الدولي، هي الاخرى، محل خلاف. فعلى الرغم من وجود بعض الإجماع على عدم قبول امتلاك الاراضي بالقوة، وان مثل هذا الاتفاق حث التحالف الواسع الداعم لرفض مسعى صدام حسين إلحاق الكويت بالعراق في العام ١٩٩٠. إلاّ ان الاجماع انفرط عقده وانسلت خيوطه بما يكفي عند الجيل اللاحق حينما سمح لروسيا ان تفر ناجية بفعلها من ادانة عالمية مشابهه بعد احتلالها شبه جزيرة القرم في الربيع الماضي(٢٠١٤). ويمكن للمرء ان يخمن مقدار الاستجابة الدولية لأي مسعى قد تقوم به الصين لاستعراض عضلاتها حول مجال جوي أو بحار أو اراض متنازع عليها. وتنسل خيوط الاتفاق الدولي أكثر حينما يتم التطرق الى مسألة حق الخارجيين في التدخل حينما تهاجم حكومة ما مواطنيها أو ان تخفق في تلبية التزامات سيادتها. وبعد عقد من الزمان على مصادقة الامم المتحدة، عليها، فان فكرة "المسؤولية في

الحماية"[1] لم تعد بعدُ تتمتع بدعم واسع، وليس ثمة اتفاق مشترك حول ما الذي يمثل تدخلاً مشروعاً في شؤون الدول الاخرى.

ومما لا ريب انه ثمة قوى نظام فَعّالة بشكل حسن. إذ لم تكن ثمة حرب بين القوى الكبرى في بحر عقود عدة، وليس ثمة واحدة تلوح في آفق المستقبل القريب. إذ تتعاون الصين والولايات المتحدة في بعض المناسبات وتتنافسان في اخرى، ولكن حتى في الحالة الاخيرة فان التنافس يكون مقيداً. ويكون اعتماد أحدهما على الاخر حقيقياً، وان كل منهما يستثمر عند الاخر بقدر كبير(بالواقع والارقام)، مما يجعل أي قطع في العلاقات كبير ومطول امكانية مقلقة للآخر.

روسيا، هي الآخرى، مقيدة بالاعتماد المتبادل على الرغم من ان اعتمادها يكون اقل مما للصين بسبب اقتصادها القائم على الطاقة ومستويات أكثر تواضعاً من التجارة والاستثمار الخارجي. يعني هذا ان العقوبات ستكون لها فرصة التأثير في سلوكها على مر الزمان. ولعل سياسة بوتين الخارجية تكون انتقامية إلا ان موارد روسيا من القوة الصلبة والناعمة تكون محدودة. ولم تعد روسيا موضع استحسان عند أي أحد ما خلا الروس الاثنيين. وبالنتيجة فان المشاكل الجيوبوليتيكية التي يمكن ان تسببها ستبقى على حدود أوروبا دون ان تلمس قلب القارة. في الواقع، فان العناصر الحاسمة لتحول أوروبا في بحر السنوات السبعين الماضية.. تحول المانيا الى دول ديمقراطية، والمصالحة الفرنسية الالمانية، والتكامل الاقتصادي.. كانت قوية بحيث يمكن ان يسلم بها جدلاً بكل معقولية. فلربما يجعل ضيق آفق التفكير والضعف العسكري لأوروبا من المنطقة

---

[1] يقوم مبدأ "مسؤولية الحماية" الذي أقرّته الأمم المتحدة، لتسويغ التدخل في الأزمات الدولية بالقوة على قرار متعدِّد الأطراف يقضي بأنَّ كلِّ دولة مطالبة بحماية مواطنيها من الإبادة الجماعية ومن جرائم الحرب والتطهير العرقي ومن الجرائم ضدّ الإنسانية. وإذا كانت الدولة لا تستطيع أو لا تريد حماية مواطنيها فعندئذ يحقّ للمجتمع الدولي التدخّل وإذا اقتضت الضرورة بقوة السلاح. أقرَّت الجمعية العامة للأمم المتَّحدة هذا المبدأ في العام ٢٠٠٥ وتركت لمجلس الأمن الدولي تحديد التدابير التي من شأنها فرض السلام.

ظهر مبدأ مسؤولية الحماية نتيجة فشل عمليَّات حفظ السلام في كلّ من رواندا والبوسنة حيث وقف في التسعينيات أفراد من قوَّات حفظ السلام التابعة للأمم المتَّحدة يشاهدون المدنيين يذبحون أمام أعينهم. ولم تكن قوَّات حفظ السلام هذه حاصلة على تفويض لحماية المدنيين. (المترجمة ، نقلاً عن

http://ar.qantara.de/content/mbd-mswwly-lhmy-fy-lhltyn-lswry-wllyby-mswwly-lhmy-mbd-mthyr-lljdl-wlkhlf

شريكاً ضعيفاً للولايات المتحدة في الشؤون العالمية، إلاّ ان القارة نفسها لم تعد معضلة امنية، وهو ما يُعد خطوة الى الامام عن الماضي.

ولعله من الخطأ أيضاً النظر الى منطقة آسيا ـ الباسيفيك وافتراض الاسوء. إذ كانت وما انفكت تشهد المنطقة تقدماً اقتصادياً غير مسبوق لعقود من الزمن وقد ادارته بطريقة سلمية. وهنا، ايضاً، يمثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل كابحاً امام النزاع. وما يزال ثمة وقت امام الدبلوماسية وصناع السياسة المبدعين لايجاد مصدات صدمات مؤسسية تساعد على تقليص مخاطر المواجهة الناجمة عن تصاعد وتيرة القومية وانعدام الثقة.

في تلك الاثناء، استقر الاقتصاد العالمي في اعقاب الازمة الاقتصادية، وان ضوابطاً جديدة وضعت في محلها لتقليص أرجحية الازمات المستقبلية ونسبتها. وما زالت نسب التقدم الأميركي والأوروبي دون الأعراف التاريخية، بيد ان ما يكبح الولايات المتحدة وأوروبا ليس ما خلفته الازمة بقدر ما تسببه السياسات المختلفة التي قيدت نمواً نشطاً.

ويمكن ان تعود أميركا الشمالية، مرة أخرى، لتكون محركاً للاقتصاد العالمي اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار اقتصادها المستقر والمزدهر والمفتوح؛ وسكانها الذين يبلغون ٤٧٠ مليون شخص، واكتفائها الذاتي من الطاقة الناشئة. كما تعيش أميركا اللاتينية، في اغلب الاحوال، حالة سلام فالمكسيك أكثر استقراراً ونجاحاً مما كانت عليه قبل عقد خلى، كذلك هو حال كولومبيا. ولا تغير التساؤلات المطروحة التي تردد عن مستقبل دول مثل البرازيل وتشيلي وكوبا وفنزويلا الرواية الاساسية عن منطقة تتقدم بالاتجاه الصحيح. كما تمتلك افريقيا، هي الاخرى، عدداً متنامياً من البلدان إذ بات الحكم والاداء الاقتصادي الأفضل هو العرف السائد بدلاً عن ان يكون الاستثناء.

لا تثريب في القول ان لدى المناهج التحليلية التقليدية القليل لتقدمه في تفسير هذه التيارات المتناقضة على ما يبدو. فالطريقة التقليدية، على سبيل المثال، قد تؤطر الدينامية الدولية بوصفها "صعود القوى وسقوطها" فتضع التقدم الصيني مقابل التراجع الأميركي. إلاّ ان هذا التأطير يبالغ في ضعف الولايات المتحدة ويسيئ تقدير ضعف الصين. فمع كل مشاكلها ما برحت الولايات المتحدة في موقع حسن يُمكنها من ان تنمو بقوة في القرن الحادي والعشرين؛ في حين تواجه الصين

الكثير من التحديات، منها نمو متباطئ، وفساد متفش، وشيخوخة سكانية، وتراجع بيئي وجارات مثيرة للقلق. وليس ثمة بلد اخر يكون قريباً من ان يجمع بين القدرة والالتزام الضروريين ليكون متحدياً للولايات المتحدة ومنافساً لها على التفوق العالمي.

وتحدث الرئيس الأميركي باراك اوباما مؤخراً تنفيساً عما يجول في صدره من هموم بالقول ان "العالم كان دائماً وما انفك يعيش في حالة فوضى"، الإ ان ما يجري اليوم " ليس شيئاً مقارباً من التحديات التي واجهتنا ايام الحرب الباردة." لكن مثل هذه الوثوقية تكون في غير موضعها، ما دام يكون العالم اليوم أكثر فوضوية. ومرد الامر ظهور عدد أكبر من اللاعبين المؤثرين والافتقار الى مصالح أو آليات متداخلة لتقييد قدرة اللاعبين الأكثر تطرفاً او تعديل سلوكهم.

في الواقع، ان الهيمنة الأميركية تأخذ بالضعف إلا انه ليس ثمة خليفة ينتظر التقاط عصا الشرطي، والمستقبل الأرجح ان يعطي فيه النظام الدولي الحالي المجال لنظام غير منظم ذي عدد كبير من مراكز القوى تعمل باستقلالية متزايدة ولا تبالي بالمصالح الأميركية وتفضيلاتها. سيسبب هذا مشاكل جديدة، بل ويجعل من المشاكل القائمة أكثر عصية على الحل. زبدة القول، ان نظام ما بعد الحرب الباردة تنسل خيوطه الآن وما دام لا يبلغ حد الكمال فانه سيكون مخفقاً.

أسباب المشكلة

لماذا بدأت الامور بالاضطراب؟ يعزى الامر لعدة اسباب بعضها بنيوي والآخر اختياري. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، فان ما قوض النظام هو تقليدية حكومات غير مستقرة وفاسدة غالباً وغير شرعية، والحد الادنى من متطلبات المجتمع المدني، ولعنة وفرة موارد الطاقة (التي غالباً ما اعاقت الاصلاح الاقتصادي والسياسي)؛ والانظمة التعليمية الضعيفة، ومشاكل متعلقة بالدين مختلفة مثل الانقسام الطائفي والاقتتال بين المعتدلين والمتطرفين والافتقار الى خط واضح ومقبول بصورة واسعة بين المجالات الدينية والعلمانية. ولكن الاعمال الخارجية قد اضافت الى المشاكل وزادت من الطين بلة بدءاً من الحدود القومية المرسومة بطريقة سيئة الى التدخلات الأخيرة.

وبالقاء نظرة الى ما قبل عقد من الزمان، فان قرار الإطاحة بصدام حسين وإعادة تشكيل العراق يبدو خاطئاً أكبر مما ظهر عليه حينها. والامر لا يقف عند هذا الحد. فالسبب المعلن عن

الحرب . القضاء على اسلحة الدمار الشامل . ظهر على انه ذو نقائص واخطاء. وما يظهر عند استعادة الاحداث الماضية والتأمل فيها هو حقيقة ان إزاحة صدام حسين ومنح السلطة للغالبية في البلد قد حوله من موازنة المطامح الاستراتيجية الايرانية الى خدمتها، في عملية فاقمت من الاحتكاكات بين المسلمين داخل البلد والمنطقة على وجه العموم. كما لم يأت تغيير النظام بنتائج افضل في بلدين اخرين تم التغيير فيهما فعلاً. في مصر، أسهمت الدعوة الأميركية للرئيس حسني مبارك للتخلي عن منصبه في حالة استقطاب المجتمع. وأظهرت النتائج اللاحقة ان مصر لم تكن مستعدة بعدُ لتحول ديمقراطي، وان سحب الدعم الأميركي عن صديق وحليف قديم أثار تساؤلات في مناطق اخرى (أكثر ما تم ملاحظته في العواصم العربية) عن قدرة الاعتماد على التزامات واشنطن . في ليبيا، ساعدت على الإطاحة بمعمر القذافي بمسعى أميركي . أوروبي مشترك على قيام دولة فاشلة، تسيطر عليها المليشيات والجماعات الارهابية. لا فصال في القول ان الضرورة المشكوك فيها للتدخل نفسه، قد ترافقت مع الافتقار الى المتابعة الفاعلة والممارسة الشاملة . التي جاءت بعد سنوات قليلة من حث القذافي لتخليه عن برامجه للأسلحة غير التقليدية . زادت على الأرجح من قيمة الأسلحة النووية المتصورة ، وقلصت احتمالية ان تحذو بلدان اخرى حذو نموذج القذافي.

في سورية، عبرت الولايات المتحدة عن دعمها للاطاحة بالرئيس بشار الأسد من ثم لم تفعل إلاّ القليل جداً لإزاحته عن الحكم. واستمر اوباما يزيد من سوء الوضع من خلال بيان مجموعة من الخطوط الحمراء منها الاستخدام السوري لذخائر كيماوية ومن ثَمّ اخفق في التصرف حتى عندما تم تجاوز هذه الخطوط بوضوح. اضعف هذا معنويات المعارضة هناك، وكان السبب في ضياع فرصة نادرة لإضعاف الحكومة وتغيير زخم الحرب الاهلية، وساعد على التبشير باقتراب سياق قد تنجح فيه الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، التي اعلنت نفسها دولة اسلامية. كما أسهمت الفجوة بين اللغة الخطابية والفعل بطرح تصورات عن عدم جدارة أميركا بالثقة أو الاعتماد.

في آسيا ايضا، فان النقد الرئيس الذي يمكن ان يجند ضد السياسة الأميركية هو اللامبالاة التي تبديها أميركا إزاء القارة. وما دامت قد زادت التيارات البنيوية من مخاطر صراع تقليدي داخل

الدولة، أخفقت واشنطن في التحرك باسلوب حازم لتحقيق استقرار الوضع . فلم تزد من التواجد العسكري الأميركي في المنطقة بغية طمأنة الحليف والوقوف بوجه مَن يعلن التحدي، وفعلت القليل لبناء دعم محلي لأي ميثاق تجارة إقليمي، ومواصلة على نحو غير كافٍ مشاورات فاعلة أو معززة لصياغة تفكير الزعماء المحليين وفعلهم.

وفيما يتعلق بروسيا، فقد أسهم كل من الفاعلين الخارجي والداخلي في تدهور الوضع. إذ اختار بوتين نفسه تعزيز قوته السياسية والاقتصادية وراح يتبنى سياسة خارجية تجعل من روسيا مناوئة لنظامٍ دولي رسمت الولايات المتحدة معالمه وقادته. إلا ان السياسة الأميركية والغربية لم تشجع غالباً على خيارات أكثر بناءة من جانبه. وبغض الطرف عن قول تشرشل المأثور عن كيفية التعامل مع عدوٍ مهزوم، فان الغرب أظهر القليل من الجاذبية في اعقاب نصره في الحرب الباردة. ونظر الكثير من الروس لتوسع الناتو على انه إذلال أو خيانة أو كلاهما. كان يمكن ان ينجز الكثير بخصوص الشراكة من اجل السلام، وهو برنامج مصمم لدعم علاقات افضل بين روسيا وحلف الناتو. اختيارياً، كان يمكن لروسيا ان تطلب الانضمام الى الناتو، وهي نتيجة كان يمكن ان تحقق فارقاً عسكرياً بسيطاً، ما دام سيصبح حلف في المعنى الكلاسيكي اقل من تجمع دائم لمساهمين محتملين "لتحالفات الرغبة". ان احد المجالات القليلة التي تستطيع فيها روسيا ان تدعي كونها ما زالت قوة عظمى الا وهو مجال ضبط التسلح، قد وضع جانباً ما دامت الاحادية الجانبية واتفاقيات الحد الأدنى أصبحت هي العرف السائد. وكانت السياسة الروسية ستطور الطريقة التي لديها بأية حال من الأحوال، حتى لو كانت الولايات المتحدة والغرب عموماً أكثر كرماً وترحيباً، إلا ان السياسة الغربية زادت من أرجحية مثل هذه النتيجة.

بالنسبة للحوكمة العالمية، غالباً ما تكون الاتفاقات الدولية عصية على التحقيق لعدة اسباب. فالرقم المطلق للدول التي تصوت بالاجماع يكون عسيراً أو مستحيلاً. كذلك هي المصالح القومية المختلفة. وبالنتيجة، أخفقت مساعي إرساء قواعد ترتيبات عالمية جديدة لدعم التجارة أو ابطال التغير المناخي. أحياناً لا تتفق الدول على ما الذي ينبغي فعله ومن هي الدول المستعدة للتضحية من اجل هدف أو انها تكون مترددة في دعم مبادرة خشية ان تسجل سابقة يمكن ان تستخدم

ضدها فيما بعد. من ثَمّ ليس ثمة "مجتمع دولي" في الواقع أكثر منه الاستخدام المتكرر لما تقترحه العبارة.

مرة اخرى، أسهمت التطورات في الولايات المتحدة وأفعالها في السنوات الأخيرة، في تفاقم المشكلة. فنظام ما بعد الحرب الباردة افترض الهيمنة الأميركية وهي وظيفة ليس مجرد قوة أميركية فحسب بل وتأثير أميركي أيضاً يعكس رغبة من جانب الاخرين لقبول القيادة الأميركية. عانى هذا التأثير مما يمكن تصوره عموماً على انه سلسلة من الاخفاقات والأخطاء، منها تشريع اقتصادي مترهل أسهم في الأزمة المالية، وسياسات أمنية قومية لا تُلقي بالاً للأعراف الدولية، وعدم كفاية إدارية محلية، واختلال وظيفي سياسي.

زبدة القول ان النظام تصدع بسبب التقاء ثلاثة تيارات. توزيع القوة في العالم بين عدد ومدى واسع من الفواعل. تضاؤل الاحترام للنموذج الاقتصادي والسياسي الأميركي. وان خيارات السياسة الخارجية الأميركية بعينها لا سيما في الشرق الأوسط قد زادت من حالة الشك بشأن الحكم الأميركي وموثوقية التهديدات والوعود الأميركية. والنتيجة النهائية انه بينما تبقى القوة المطلقة للولايات المتحدة هائلة، فان التأثير الأميركي قد تضاءل.

ما العمل؟

لا مراء في ان الاضطراب الحالي الذي يشهده العالم من غير المرجح ان يتلاشى أو ان يوجد حل له. إذ قد يبات السيئ أسوء بسهولة ويسر اذا ما راحت تبرهن الولايات المتحدة على انها غير راغبة أو قادرة على اتخاذ خيارات تكون أكثر حكمة وتتسم بانها بناءة أكثر. ليس ثمة حل منفرد للمشكلة ما دامت تختلف طبيعة التحديات من منطقة لأخرى ومن قضية لقضية. في واقع الحال، ليس ثمة حل من أي نوع لوضع يمكن ادارته في أفضل الأحوال ناهيك عن حله.

ولكن ثمة خطوات يمكن بل ينبغي اتخاذها. في الشرق الأوسط، إذ يمكن ان تفعل الولايات المتحدة اسوء من تبني يمين ابقراط وتسعى قبل كل شيء الى عدم حصول المزيد من الاذى. تحتاج الفجوة بين الطموحات الأميركية وأفعالها الى ان يتم تضييقها. ومن المنطقي أكثر تقليص الأولى وزيادة الاخيرة. والحقيقة غير السارة هي ان التحولات الديمقراطية للمجتمعات الاخرى غالباً ما تقع خارج وسائل الخارجيين لتحقيقها. فليست كل المجتمعات في وضع متساوٍ يؤهلها لتصبح

ديمقراطية في أي لحظة ممكنة. فلعل المتطلبات البنيوية تكون غير متوافرة، وقد تطرح ثقافة سياسية مغايرة عقبات. لا ريب في ان الديمقراطيات الليبرالية الحقة قد تحقق مواطن دولي افضل، ولكن مساعدة البلدان للوصول الى تلك النقطة يكون اصعب من يُعترف به غالباً.. وان المحاولات دائماً ما تكون أخطر، ما دامت الديمقراطيات غير الناضجة وغير المكتملة قد تختطف من قبل الغوغائيين او القومجيين. ان الهدف الطموح للسياسة الأميركية الذي عليها ان تنتهجه هو دعم النظام بين الدول بصياغة سياساتها الخارجية أكثر من التدخل في سياساتها الداخلية .

ولكن اذا ما تم التخلي عن محاولات تغيير النظام فيجب ان تسقط من الحسبان أيضاً الالتزامات المحددة بزمن. إذ لم تخدم المصالح الأميركية في العراق عدم قدرة الولايات المتحدة على ترتيب التواجد الحالي للقوات الأميركية المتبقية هنالك، تلك القوات التي كانت عليها ان تكبح العداء الذي تبديه الجماعات العراقية من خلال توفير التدريب المطلوب للقوات الامنية العراقية. والامر نفسه يجري على افغانستان حيث مقرر على جميع القوات الأميركية الخروج من هنالك بنهاية العام ٢٠١٦. لا جدل في القول ان مثل هذه القرارات كان ينبغي ان ترتبط بالمصالح والظروف لا بجداول زمنية. ان فعل القليل جداً يكون مكلفاً وخطيراً مثل فعل الكثير جداً.

تشمل الأمور الأخرى التي يمكن ان يفعلها الخارجيون على نحو مفيد في المنطقة تعزيز المجتمع المدني ودعمه، ومساعدة اللاجئين والنازحين، ومكافحة الإرهاب والمظاهر المسلحة، والعمل على منع انتشار اسلحة الدمار الشامل (مثلاً من خلال وضع سقف معين للبرنامج النووي الايراني). وسيتطلب اضعاف داعش(ISIS) طلعات منتظمة تقوم بها القوة الجوية الأميركية ضد أهدافٍ داخل العراق وسورية جنباً الى جنب مع جهود منسقة مع بلدان مثل السعودية وتركيا لوقف تدفق المجندين والاموال. لا بد من الاشارة الى انه ثمة الكثير من الشركاء المحتملين على الارض في العراق، ولكن اقل منهم في سورية.. حيث الفعل ضد داعش يجب ان يجري وسط حرب اهلية. ولسوء الحظ، من الأرجح ان يكون الصراع ضد داعش وجماعات مشابهه صعباً ومكلفاً وطويلاً.

في آسيا، يكون الحل مشابهاً الى حدٍ كبير: تنفيذ السياسة القائمة باجتهاد. إذ افترضت سياسة "المحور" أو إعادة التوازن التي تنتهجها ادارة اوباما إزاء آسيا ان تشمل تدخل دبلوماسي عالي المستوى منتظم لمعالجة نزاعات المنطقة الهائلة وتهدئتها، وتواجد أميركي جوي وبحري متزايد،

وبناء دعم محلي ودولي لميثاق تجارة اقليمي. كل هذه الاجراءات يمكن بل يجب ان تكون ضمن الاولويات المتقدمة للادارة مثلما ينبغي ان يكون المسعى الخاص لاستقصاء الظروف التي بموجبها قد تكون الصين مستعدة لإعادة النظر في التزامها إزاء شبه جزيرة كورية مقسمة.

اما ما يتعلق بروسيا وأوكرانيا، فان ما مطلوب هو مزيج من جهود مصممة لدعم اوكرانيا اقتصادياً وعسكرياً، وتقوية حلف الناتو، وفرض عقوبات على روسيا. في الوقت عينه، ينبغي تقديم مخرج دبلوماسي لروسيا، يشمل احدها تقديم ضمانات الا تصبح اوكرانيا عضواً في حلف الناتو في الوقت القريب او ان تدخل في روابط استثنائية مع الاتحاد الأوروبي. وان شأن تقليل الاعتماد الأوروبي في موضوع الطاقة على روسيا ينبغي ان ينال اولوية . . امر لعله يستغرق وقتاً طويلاً ولكن ينبغي البدء به الآن. في تلك الاثناء، وفيما يتعلق بالتعامل مع روسيا والقوى الآخرى، ينبغي على واشنطن ان تتحاشى عموماً محاولات الربط بين الامور أي السعي لاشتراط التعاون في مجال مقابل التعاون في مجال اخر. يكون التعاون من أي نوع وفي أي مكان عسيراً جداً على التحقيق هذه الايام لتعريضه للخطر من خلال التجاوز أو التخطي.

على المستوى العالمي، ينبغي ان يبقى هدف السياسة الأميركية التكامل، والسعي لجذب الآخرين الى ترتيبات هدفها إدارة التحديات العالمية مثل التغير المناخي، والارهاب، وانتشار الاسلحة، والتجارة، والصحة العامة، والمحافظة على قواسم آمنة وواضحة. وكلما كانت هذه الترتيبات عالمية كلما كان ذلك أفضل، ولكن حينما لا يمكن ان يتحقق ذلك فانه ينبغي ان تكون اقليمية أو انتقائية تشمل اولئك الفاعلين ذووي المصالح والقدرة البارزة التي تتشاطر درجة ما من الإجماع والاتفاق في السياسة.

كما تحتاج الولايات المتحدة ان تضع شأنها الداخلي في الحسبان ذلك ان رفع مستويات المعيشة للأمريكان وإنتاج الموارد تحتاج الى المحافظة على دور عالمي فاعل. فمن غير المرجح لمجتمعٍ راكد وغير متكافئ ان يثق بحكومته أو انه يفضل دعم الجهود خارج أميركا. لا يحتاج هذا ان يعني الاخلال بميزانية الدفاع، بل على العكس، ثمة مسألة مطروحة بقوة ينبغي ان تسوى الا وهي ان الانفاق الدفاعي الأميركي يحتاج الى ان تتم زيادته نوعاً ما. والانباء السارة هي ان الولايات المتحدة تستطيع ان تتحمل السلاح والخبز ما دام تخصيص الموارد يتم بطريقة مناسبة

وبكفاية. وثمة سبب اخر يجعل الامور تسير سيراً حسناً في داخل أميركا الا وهو تقليص تعرض الولايات المتحدة للخطر. ان امن الطاقة الأميركي تم تحسينه بطريقة دراماتيكية في السنوات الاخيرة بفضل ثورتي النفط والغاز، ولكن لا يمكن قول الامر نفسه بشأن المشاكل الاخرى مثل شيخوخة البنية التحتية العامة للبلد، وسياسة الهجرة غير الملائمة، وتمويله العام طويل الآمد.

مثلما اشرت أخيراً في هذا المقال، فان الاختلال الوظيفي السياسي الأميركي يزداد ولا يتراجع ومرد الامر الضعف الذي اصاب الحزبين، وجماعات المصلحة المؤثرة، وقواعد التمويل السياسية، والتغيرات الديموغرافية. ان اولئك الذين يقترحون بان البلد هو مجرد اتفاق الميزانية بعيداً عن المجاملة يجافون الصواب مثلما يجافيه اولئك الذين يقترحون ان البلد هو مجرد ازمة واحدة بعيداً عن وحدة قومية مستعادة. العالم يرى هذا، ويرى أيضاً ان غالبية من الشعب الأميركي قد كبرت ولديها شكوك حول التدخل العالمي، اذا ما تركنا جانباً امر القيادة. مثل هكذا موقف من العسير ان يكون مفاجئاً اذا ما اخذنا بالاعتبار استمرار الصعوبات الاقتصادية وسجل التدخلات الأميركية في الخارج الضعيف. ولكن يرجع الامر الى الرئيس في ان يقنع مجتمع اميركي ارهقته الحرب بان العالم ما يزال يهمه .. للأفضل أو للأسوأ .. وان سياسة خارجية فاعلة يمكن وينبغي ان تنتهج دون تقويض الرفاهية داخل أميركا.

في الحقيقة، ان السياسات الخارجية والداخلية الحساسة تعزز بعضها بعضاً على نحو متبادل: فعالم مستقر يكون مناسباً للجبهة الداخلية، وجبهة داخلية ناجحة توافر الموارد المطلوبة لقيادة عالمية أميركية. لا فصال في القول ان مسألة الإغراء بالإقبال على هذا سيكون عسيراً، ولكن ثمة سبيل واحد يجعل ذلك أسهل هو الدفع بسياسة خارجية تحاول تنظيم العالم بدلاً عن إعادة تشكيله. ولكن حتى لو تم هذا فلن يكون كافياً ليحول دون مزيدٍ من تآكل النظام والذي ينجم عن توزيع أوسع للقوة، ولامركزية صنع القرار بمثل مقدار الذي ينجم عن الكيفية التي ستراه فيها الولايات المتحدة وكيف ستتصرف. والتساؤل المطروح ليس اذا ما سيستمر العالم بتفكك خيوطه بل مدى سرعة هذا التفكك والى أي مدى سيذهب.